

التعديلات والانتخابات

لماذا التعديلات الدستورية؟

التعديلات الدستورية ليست عبثاً بل تفرضها احتياجات وطنية، حيث تستهدف تطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام المجلسين وإنشاء غرفة ثانية وتخصيص 44 مقعداً للمرأة في مجلس النواب، كما تهدف للانتقال إلى تطبيق نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات وغيرها، وتمثل إصلاحاً دستورياً لتطوير النظام السياسي وترسيخ التجربة الديمقراطية في بلادنا.

تخصيص 44 مقعداً في البرلمان للمرأة تقديراً لمساهمتها في بناء المجتمع

انتخاب غالبية «الشورى» توسيع للمشاركة الشعبية في صنع القرار

الأهداف الوطنية للتعديلات تدحض مزاعم المشترك

تطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام الغرفتين

فإن (مجلس الأمة هو السلطة التشريعية للدولة ويتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشورى، ويتولى إلى جانب أي مهام أخرى ينص عليها الدستور إقرار القوانين والسياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي، ويمارس كل من مجلس النواب ومجلس الشورى المهام المناطة به وفقاً للدستور). كما حددت التعديلات مدة مجلس الشورى ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويعدو رئيس المنتخبين، بهدف رفد المجلس المنتخبين والكفاءات الوطنية. ونظراً لأن السلطة التشريعية ستكون مكونة من مجلسين يحمل كل منهما اسماً مميزاً له، فلا بد من إطلاق اسم واحد للسلطة التشريعية بجلسيها، وقد تكون هذه التسمية الجامعة هي مجلس الأمة.

ونجد أن المواد التي يتضمنها الطلب تعدلها بإضافة جملة (مجلس الأمة) إليها، هي: (١٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠).

مجلس الأمة

ووفقاً لمشروع التعديلات..

وضع وإصدار لأحة داخلية لمجلس الأمة: - الية إقرار القوانين في صيغتها النهائية. - تحديد مدة مجلس الشورى، حيث لم تكن للمجلس من قبل مدة محددة. - اعتماد كوتا نسائية. - تم لأول مرة اعتماد كوتا نسائية تشجيعاً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وتعزيزاً لدورها باعتبارها شريكاً أساسياً لأخيها الرجل في مسيرة التنمية وتقديراً لمكانتها ومساهمتها في بناء المجتمع، ويأتي التعديل الدستوري لتعزيز حقوق المرأة التي أكد عليها الدستور الناقد.

حيث تم النص على رفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى (٣٤٥) عضواً وذلك لاستيعاب مقاعد للمرأة، وقد جاء النص على النحو التالي: مادة (٦٣): يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة وخمسة وأربعين عضواً. - تحدد أربعة وأربعون مقعداً في مجلس النواب للمرأة ويبين القانون طريقة الترشيح والانتخاب مع احتفاظ المرأة بكامل حقوقها الانتخابية في جميع الدوائر. وقد اقتضى هذا الحكم إضافة إلى حكم انتقالي بالنسبة للمرأة، ونصه كما يلي:

«يتم استكمال الإجراءات القانونية والتنفيذية لملء الأربعة والأربعين مقعداً المحددة للمرأة في مجلس النواب عقب نفاذ هذا التعديل الدستوري مباشرة». وهكذا نجد أن المجال الأول من التعديلات الدستورية قد جاء ليبي عملية التطور التي تشهدها بلادنا، فيما يتعلق بواجبة تطوير عملية التشريع والذي أصبح سائداً في كثير من الدول الديمقراطية.

مهمة وطنية

ولعل الشيء المثير للدهشة أن قيادات المشترك وأبواقها الكاذبة وهي تولول وتصرخ ضد التعديلات الدستورية سبق لها وأن تعهدت في البرنامج الانتخابي لمرشحهم الرئاسي في انتخابات ٢٠٠٦م، بالعمل على إنشاء غرفة ثانية للبرلمان .. وبإمكان من مازالوا مخدوعين بخطاب قيادات المشترك الكاذب أن يعودوا للبرنامج الأنف الذكر والمنشور في مواقعهم على شبكة الانترنت .. ومهما يكن فإن المؤتمر الشعبي العام ومع أبناء الشعب ماضون في حبيب الإصلاحات الدستورية، إيماناً منهم بواجبهم الوطني وحرصاً على تطوير وترسيخ نهجنا الديمقراطي، وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار..

بليغ الخطابى

تناهب بلادنا وعلى طريق تطوير تجربتها الديمقراطية الناشئة

التي بدأت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م لإجراء الاستحقاق الانتخابي الدستوري المقبل في ٢٧ أبريل المقبل.. وفي هذا الاتجاه تواصل وبهمة وطنية عالية عمليات الإعداد والتحضير لمرحلة الترشح والاقتراع والفرز وهي المرحلة الثانية والأخيرة من هذا الاستحقاق الذي ينتظره الشعب وجماهيره الغفيرة بعد (٨) سنوات طوال.

تمضي هذه الإجراءات بانسيابية وشفافية مطلقة، فيما يحاول البعض من القوى السياسية أو يعتمد تزيف الحقائق والافتراء عليها سيما في تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض.. والذي ركز استراتيجيته وعمله واستعداده الانتخابي لخوض غمار التنافس الديمقراطي والمرحلة المقبلة على الإساءة لإنجازات الشعب وتشويه صورة الوطن وتأييب الشارع من خلال تبنيه للفوضى وبث نوازح الفرقة والشتات وتنمية ثقافة المنطقية والجهوية والمذهبية والتطرف والعنف بين أبناء الوطن الواحد. مراقبون ومحللون سياسيون دعوا هذه الأحزاب التي تدعي وطنيتها ونضالها الوطني، إلى الاحتكام لصوت العقل والضمير والإنساني وعدم إقحام الشعب وجر المواطنين إلى أتون مواجهات ونزاعات حاكمة تحقق رغبات ومكاسب أشخاص وأحزاب بعينها.. والخروج من جلاب التنظير الشمولي والرؤى العقيمة التي لا تحقق للشعب فائدة.. وحلحلة المشكلات المحدقة بالوطن والتخفيف من آثارها على المواطن. إجراءات المرحلة الثانية

إجراءات المرحلة الثانية من الاستحقاق الديمقراطي تتمثل في الإعداد وتجهيز كل



الوثائق والمستلزمات الفنية للترشح والاقتراع والفرز وتشكيل اللجان التي يناط بها القيام باستقبال الناخبين، حيث أقرت اللجنة العليا للانتخابات المشكلة من القضاة (١٩) مشروعاً وديلاً انتخابياً استعداداً لذلك تتضمن إرشادات إجرائية خاصة باللجان الانتخابية الإشرافية والأصلية والفرعية وعملية التدريب والتأهيل إلى جانب اللجان الأمنية، وأدلة المرشح وضوابط الانتخاب والترشيح وأحكام جزائية وغيرها.. كما أعدت جدولاً زمنياً لإنجاز وانجاح الاستحقاق الانتخابي والمضي في طريق تطوير التجربة الديمقراطية كالتزام وطني ودستوري مناط بلجنة الانتخابات وكل القوى الوطنية في الساحة.. إضافة إلى خطط قطاعاتها المختلفة وما تتطلبه من مهام وأنشطة وإمكانات مادية وبشرية لتنفيذ الانتخابات البرلمانية المقبلة.

مهام كبيرة وكثيرة يناط - طبقاً للدستور وقانون الانتخابات رقم (١٢) لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته - بلجنة الانتخابات الحالية (الجديدة) إنجازها في أسرع وقت ممكن بما تتوافق إنجازاتها مع تسارع الأيام والأسابيع وصولاً إلى ٢٧ أبريل ٢٠١١م.. وحسب القاضي محمد حسين الكميكي رئيس اللجنة فإن لجنة الانتخابات واقعة تحت ضغط الوقت والعمل الزمني.. إذ يمثل تحدياً كبيراً أمام اللجنة..

ويقول القاضي الحكيمى إن كافة قطاعات اللجنة بذلت جهوداً كبيرة منذ تشكيلها لإنجاز المهام والأنشطة كل فيما يخصه وذلك بتعاون كبير من موظفي اللجنة.. وقطعت شوطاً لا بأس به في عملية التحضير لمرحلة الترشيح والانتخاب والفرز.

خيارات انتخابية

وفي حين تصر أحزاب اللقاء المشترك على المضي في سيناريو المقاطعة - الذي اعتاد عليه شعبنا - وحملات التشويه الشعواء ضد لجنة الانتخابات وعدم نزاهتها وشفافيتها.. الأمر الذي جعل مراقبون ومهتمون بالشأن الديمقراطي اليمني يستأثرون من استمرار أحزاب المشترك في نهجها العقيم هذا حتى اللحظات الأخيرة

ابناء حضرموت لـ

الانتخابات ضرورة للتنمية



قاسم

العثماني

الانتخابات النيابية حق كفله الدستور لكل مواطن يعني ولا يحق لأحد أن يساوم عليه مهما كان.. وإجراء الانتخابات في 27 أبريل 2011م انتصار للديمقراطية وتثبيت الشرعية الدستورية وكسر جناح المتأمرين على الوطن، فالشعب ينتظر بتفاؤل كبير وحماس متقطع النظير للحدث الديمقراطي الذي ستشهده بلادنا في أبريل القادم، دون الالتفات إلى الأصوات الشاذة التي تفتعل العراويل أمام التجربة الديمقراطية.

وبهذا الخصوص أكد أبناء وادي وصحراء حضرموت أن الانتخابات حق للشعب..

سينون / استطلاع صادق المقري

وتشويه سمعة اليمن. مشيراً إلى أن المشترك تسعى إلى الانقلاب على الديمقراطية والعودة بالبلاد إلى العصر الشمولي. لا توقظوا الفتنة

اما الاخ طه على قاسم فيقول: الانتخابات النيابية حق كفله الدستور لكل مواطن وتأجيلها لمدة عامين كان خطأ ويجب ألا يتكرر مرة أخرى كون العامين كانا كافيين لإجراء الحوار وطرح الأفكار إذا صدقت التواييا .. ولهذا وحتى لا تدخل البلاد في فراغ دستوري وهذا ما تسعى إليه الأحزاب المعطلة للحوار والانتخابات وتطمع لتكرار ذلك بتعطيل الانتخابات النيابية القادمة في ٢٧ أبريل ٢٠١١م، شخصياً انصح الجميع وبمختلف انتماءاتهم السياسية بممارسة حقهم الدستوري بالمشاركة الفعالة في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد. كما انصح أولئك النفر من المعطلين للحوارات بالأ يستهتروا أو يستغلوا هذا الشعب الطيب (الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها).

وأذكرهم عندما يتحدثون عن حقوق الشعب والمتعاضدين وغير ذلك من الأطروحات

بداية يقول الاخ احمد صالح العثماني: المصلحة الوطنية تتطلب إجراء الانتخابات في موعدها والذين يريدون مصادرة حق الشعب تحت مبرر الحوار هذا الذي يتكلمون عنه بعد مضي عامين وهذا الحوار لم يخرج إلى طريق .. بل ظل حواراً عقيمًا الغرض منه عرقلة التنمية في البلاد، فبدلاً من أن تتفرغ الدولة لتنفيذ مشاريع التنمية والقضاء على البطالة وتوعية الشباب من مخاطر الارهاب وحثهم على التحصيل العلمي وتشجيع فرص الاستثمار والحفاظ على الأمن والرخاء وتعمل المعارضة على زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد وإقلاق السكينة العامة ونشر الفوضى

العثماني: هناك من يحلم بعودة الشمولية قاسم: المشترك جيد مفاقمة الازمات

المؤججة والمهيجة في هذا الوقت بالذات واسألهم: أين كنتم من حقوق المتقاعدين ومن المظالم الأخرى عندما كنتم في السلطة وكنتم المشاركين الوحيدين مع المؤتمر الشعبي العام بعد انتخابات ١٩٩٧م.. لماذا لم تعملوا أو تساعدوا على حلها عندما كنتم حاكمين.. ونذكركم كيف قمتم بتغيير مدراء مكاتب التربية ومدراء المدارس ومكاتب الصحة والمستشفيات وفروع الوزارات التي كانت من نصيبكم .. نقول لكم فكافكم فتاوى ظالمة، وتوبوا إلى الله واتقوه في أنفسكم وشعبنا، والمرء لا يلدغ من جحر مرتين..؟

مؤامرة على اليمن

وقال الاخ علي طالب العبدروس: المتأمل للوطن وقضاياه يدرك أن اليمن

